



سموه عزى إمبراطور اليابان بوفاة رئيس الوزراء الأسبق توميتشي موراياما

ولي العهد استقبل بورسلي ورؤساء المحاكم العليا و«التميز» بدول «التعاون»



سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد مستقبلاً رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز المستشار د.عادل بورسلي ورئيس المحكمة الاتحادية العليا في دولة الإمارات د.محمد البادي والمستشار في مملكة البحرين عبدالرحمن الملا ورئيس المحكمة العليا في سلطنة عمان فضيلة السيد خليفة البوسعيدى ورئيس المجلس الأعلى للقضاء في دولة قطر المستشار د.حسن المهدي والأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والقانونية بالأمانة العامة لمجلس التعاون المستشار سلطان السويدي بحضور رئيس ديوان سمو ولي العهد الشيخ ثامر جابر الأحمد وكبار المسؤولين.

استقبل سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد بقصر بيان صباح أمس رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز المستشار د.عادل ماجد بورسلي ورئيس المحكمة الاتحادية العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة د.محمد البادي والمستشار بمملكة البحرين الشقيقة عبدالرحمن السيد الملا ورئيس المحكمة العليا في سلطنة عمان الشقيقة فضيلة السيد خليفة بن سعيد البوسعيدى ورئيس المجلس الأعلى للقضاء في دولة قطر الشقيقة المستشار د.حسن بن لحدان المهدي والأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والقانونية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المستشار سلطان بن ناصر السويدي، وذلك بمناسبة انعقاد اللقاء الدوري الـ 11 لرؤساء المحاكم العليا والتميز لدول مجلس التعاون في الكويت. حضر اللقاء رئيس ديوان سمو ولي العهد الشيخ ثامر جابر الأحمد وكبار المسؤولين. إلى ذلك، بعث سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد ببرقية تعزية إلى جلالته الإمبراطور ناروهيتو- إمبراطور اليابان الصديقه- ضمنها سموه خالص تعازيه وصادق مواساته بوفاة توميتشي موراياما رئيس وزراء اليابان الأسبق، متمنيا لأسرة الفقيد وذويه جميل الصبر.

رئيس المجلس الأعلى للقضاء أكد خلال ترؤس الاجتماع الدوري الـ 11 لرؤساء المحاكم العليا و«التميز» بدول «التعاون» أهمية دعم وتشجيع التميز القضائي والإداري

بورسلي: تعزيز التعاون القضائي لإثراء العمل الخليجي المشترك

- تبادل الأفكار ووجهات النظر عن أي معوقات لتنفيذ الأحكام القضائية بين الدول الأعضاء وتذليلها
- دعم المرشحين بالاجتماعات الدولية والعربية والجهود القضائية بدول «التعاون» حيال جرائم غسل الأموال
- جدول الأعمال يتضمن مشاريع رائدة تشكل نقلة نوعية في مسيرة التعاون القضائي

واستطرد قائلاً: وهي في الإجمال مشاريع رائدة تشكل نقلة نوعية في مسيرة التعاون القضائي، وتسهم في إثراء المكتبة القانونية الخليجية، وتدعم التقارب بين الأنظمة القضائية في دول المجلس بما يعزز وحدة المرجعية القضائية ويكرس العدالة بمعناها الأصيل. وتابع السويدي: إن ما تبدلونه من جهد مخلص في سبيل تعزيز التكامل والتنسيق بين الأجهزة القضائية في دول المجلس، جدير بكل التقدير والإشادة، والشكر موصول إلى أصحاب المعالي والسعادة نواب العلياء والتميز، وأعضاء اللجان الفنية، وأعضاء فرق العمل على ما قدموه من جهد ثمر ومتابعة دقيقة في الإعداد والتحضير لهذا اللقاء، سائلاً المولى عز وجل أن يكمل أعمال اجتماعكم بالتوفيق والنجاح، وأن يبارك في مساعيدكم لما فيه خير دول مجلس التعاون وشعوبها.



رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز المستشار د.عادل بورسلي والأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والقانونية بالأمانة العامة لمجلس التعاون المستشار سلطان السويدي ونائب رئيس محكمة التمييز المستشار الرقدان ورئيس المحكمة الاتحادية العليا في دولة الإمارات د.محمد البادي والمستشار في مملكة البحرين عبدالرحمن الملا ورئيس المحكمة العليا في سلطنة عمان فضيلة السيد خليفة البوسعيدى ورئيس المجلس الأعلى للقضاء في دولة قطر المستشار د.حسن المهدي وعدد من المكرمين في لقطة جماعية (محمد ماشم)

منظومة قضائية خليجية متناسقة ومتكاملة. وأضاف قائلاً: ويجسد جدول أعمال اجتماعكم اليوم استمراراً لذلك النهج الطموح، من خلال ما يتضمنه من موضوعات بناءة، من أبرزها: سياسة تعزيز التعاون القضائي بين المحاكم العليا والتميز بدول المجلس، والمجلة القضائية الخليجية الإلكترونية، والمنصة الإلكترونية للعمل الخليجي المؤسسي للأحكام والمبادئ القضائية، والكتاب الإلكتروني للأحكام والمبادئ القضائية المستحدثة والمتميزة، وغيرها من الموضوعات المهمة التي من شأنها تعزيز التكامل القضائي الخليجي.

يعدان بمنزلة حجر الزاوية في استقرار وإزدهار هذه المنظومة الخليجية المباركة، وأن التعاون القضائي يمثل إحدى ركائز هذا التكامل ومجالاته الأكثر تأثيراً في ترسيخ سيادة القانون وتحقيق العدالة. وتابع السويدي: ولقد كانت لاجتماعكم الموقر، منذ لقائنا الأول في شهر إبريل من عام 2014م وفي الكويت حيث اجتمع اليوم، نموذجاً حياً للعمل الخليجي المؤسسي المنظم، إذ حققت إنجازات نوعية أسهمت في توحيد الرؤى وتعزيز التكامل بين المحاكم العليا والتميز التي في دول المجلس، تأكيداً على النهج الراسخ في بناء

الذي يعكس ما يتمتع به القضاء الكويتي من عراقية ومكانة مرموقة بين الأنظمة القضائية الخليجية والعربية. وأضاف: ويسعدني أن أنقل إلى جمعكم الكريم تحيات الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي وتمنياته لاجتماعكم الموقر التوفيق والسداد. وأكد أن هذا الاجتماع المبارك يأتي امتداداً للرؤى الحكيمة والتوجيهات الخاصة بالمساعدات الخاصة للجانة والسيدة لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الذين يؤكدون دوماً على أهمية التكامل والوحدة اللذين

الدورة الحالية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لما توليه الكويت من جهود رائدة في قيادة أعمال هذه الدورة، وما تبدله الكويت من عطاء صادق في دعم مسيرة التعاون الخليجي المشترك، سائلاً الله أن يديم على الكويت أمنها واستقرارها وازدهارها في ظل القيادة الحكيمة لسموه. وتابع قائلاً: كما يطيب لي أن أتوجه بوافر الشكر والتقدير إلى المجلس الأعلى للقضاء بالكويت، وعلى الأخص المستشار د.عادل ماجد بورسلي على حسن وحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، والتنظيم المتميز لأعمال هذا الاجتماع، الأمر

كلمته بالقول: وفي الختام أتمنى لاجتماعنا هذا كل التوفيق والسداد، وأن يحقق الأهداف المرجوة منه لتعزيز سيادة القانون وتعميق التعاون القضائي بين دولنا الشقيقة. بناء منظومة قضائية خليجية من جهته، ألقى الأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والقانونية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية المستشار سلطان بن ناصر السويدي كلمة قال فيها: يشرفني في مستهل كلمتي أن أعبّر عن بالغ التقدير والامتنان لمقام صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد رئيس

إن جدول أعمالنا ثري ويلاص عدة محاور حيوية، تعزيز التعاون القضائي بين المحاكم العليا والتميز بدول مجلس التعاون، دعم وتشجيع التميز القضائي والإداري لقضاء وموظفي المحاكم العليا والتميز بدول المجلس (جائزة التميز القضائي - جائزة التميز الإداري)، التنسيق بين أصحاب المعالي رؤساء المحاكم العليا والتميز بدول مجلس التعاون بشأن دعم المرشحين في الاجتماعات الدولية والعربية، دعم جهود السلطة القضائية بدول مجلس التعاون حيال جرائم غسل الأموال، وختم المستشار بورسلي

استضافت الكويت أمس اللقاء الدوري الحادي عشر لرؤساء المحاكم العليا والتميز بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي برئاسة رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز المستشار د.عادل بورسلي. ورحب المستشار بورسلي في بداية الاجتماع بالحضور الكبير، حيث قال: يطيب لي أن أرحب بكم جميعاً في مستهل أعمال الاجتماع الدوري الحادي عشر لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء المحاكم العليا والتميز بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي يعقد في إطار التنسيق والتفاهم بين دول المجلس، وفي سياق التناغم المستمر والتواصل بين دولنا الشقيقة من أجل إثراء وتنمية العمل الخليجي المشترك، وإرساء دعائم تطوير العمل القضائي وتبادل الرؤى والأفكار وصولاً إلى التعاون المتشمر والبناء بين المحاكم العليا والتميز بما يحقق مصالح دولنا ويعزز مكانة مجلس التعاون اقليمي ودولياً. وأكد أن هذا اللقاء مناسبة لتقريب المسافات بين محاكمنا، وتبادل الأفكار ووجهات النظر حول الإجراءات التي قد تتوق تنفيذ الأحكام القضائية بين الدول الأعضاء، ووضع الحلول المناسبة لتذليل المعوقات - إن وجدت. وتابع المستشار د. بورسلي:

الدفة الأولى عن شهري سبتمبر وأكتوبر بعد تعديل أوضاعهن القانونية.. و صرف أكثر من 14 مليون دينار لسداد مديونيات 2291 مواطناً غارماً

العجمي: صرف المساعدات لـ 2130 من المسحوبة جنسياتهن وفق «المادة الثامنة»

وقال وكيل «الشؤون» العجمي في تصريح صحفي أمس الأربعاء إنه خلال أيام سيسبل الستار على الحملة التي انطلقت قبل 8 أشهر دون استثناء أو تمييز، من قبل رؤساء وأعضاء اللجان الشرعية الست وممثلي الجهات الحكومية المشاركة. وأكد أنه تمت مراعاة الكثير من الصواب والاشتراطات والحيثيات خلال الحملة لضمان سداد مديونيات المستحقين الفعليين، مبيناً أن اللجنة العليا للغارمين بصدد حصر أسماء المواطنين المستحقين ضمن الدفعة الرابعة والأخيرة من تجاوز مديونياتهم 15 ألف دينار (نحو 48,5 ألف دولار) وبحد أقصى 16 ألفاً (نحو 51,7 ألف دولار) ورفعها إلى الإدارة العامة

المال العام. واختتم العجمي تصريحه بالتأكيد على أن وزارة الشؤون الاجتماعية ماضية في تطبيق سياسة واضحة قوامها العدالة والشفافية في تقديم الدعم، دون استثناء أو تمييز، لكل من استكمل الإجراءات القانونية الخاصة بالمساعدة، وأثبتت الجدية من المسحوبة جنسياتهم من «المادة الخامسة» التابعة للجنة الخامسة» سابقاً، تحسباً لرؤية القيادة السياسية الحكيمة في تعزيز الامن الاجتماعي والاستقرار الأسري داخل المجتمع. من جهة أخرى، أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية أن إجمالي المبالغ التي صرفت حتى الآن لسداد مديونيات الغارمين تجاوزت 14 مليون دينار (نحو 45,3 مليون دولار) استخدمت لسداد مديونيات 2291 مواطناً غارماً.

الماضية خطة شاملة لمراجعة ملفات المستفيدات من هذه الفئة والتأكد من جديتهن في استكمال الإجراءات المطلوبة. وأضاف: «إن صرف هذه الدفعة يأتي تنويهاً لجهود مضمينة بذلت خلال الأشهر الماضية لضبط آليات الصرف وتحديث بيانات المستفيدات من الفئات المشمولة بالمادة الثامنة سابقاً، واللائي تم تعديل أوضاعهن ومعاملتهن معاملة المواطنين الكويتيات في الاستحقاقات الاجتماعية»، لافتاً إلى أن الوزارة تعمل على توحيد معايير الاستحقاق وتعزيز الشفافية في آلية صرف المساعدات، بما يضمن إيصال الدعم إلى من يستحقه، ويعكس التزام الدولة بنهج الرعاية الاجتماعية المتكاملة. وفيما يتعلق بالحالات المسحوبة جنسياتهن وفقاً



د.خالد العجمي

بشري شعبان أعلن وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية دخال العجمي عن صرف المساعدات الاجتماعية لشهري سبتمبر وأكتوبر لـ 2130 حالة من المسحوبة جنسياتهن والخاضعات سابقاً لأحكام المادة الثامنة، وذلك بعد تعديل أوضاعهن القانونية واستيفاء جميع المتطلبات النظامية، مؤكداً إنهاء إجراءات تحويل المبالغ المالية إلى البنوك المحلية تمهيداً لإيداعها في حسابات المستفيدات خلال الأيام المقبلة. وقال العجمي في تصريح صحفي إن هذه الخطوة تأتي تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية وحرص الوزارة على ضمان وصول الدعم إلى مستحقيه الفعليين، مشيراً إلى أن الوزارة تبنت خلال الفترة

«كونا»: أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطولة د.أمثال الحويلة تقديمها مقترحاً بتخصيص مسجد واحد على الأقل في كل محافظة يتم فيه عرض خطبة الجمعة والمناسبات الدينية بلغة الإشارة. وقالت الحويلة لـ «كونا»: أمس إن المقترح يأتي انطلاقاً من التزام الكويت بتطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتجييداً لمبادئ العدالة والمساواة في إتاحة الخدمات الدينية لجميع فئات المجتمع بما في ذلك فئة الصم، موضحة أن هذه الخطوة من شأنها المساهمة في تعزيز الوعي الديني والاجتماعي وتوسيع دائرة الاستفادة من خطب الجمعة والمناسبات الدينية وتأتي من باب تعزيز التعاون والتكامل بين الجهات الحكومية في تحقيق الأهداف المشتركة وخدمة فئات المجتمع. وذكرت أن المقترح ينسجم مع التوجهات الوطنية في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز اندماجهم الكامل في الحياة العامة، مشيرة إلى سعي الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة إلى التنسيق مع وزارة الشؤون الإسلامية لعقد اجتماع مشترك لبحث الجوانب التنظيمية والفنية وألية التنفيذ المناسبة لضمان استدامة المشروع ونجاحه على المدى الطويل. وأعربت عن تقديرها لجهود وزارة الشؤون الإسلامية في خدمة بيوت الله ونشر القيم الدينية التعاون هذا يشكل هذا التعاون نموذجاً يحتذى في مجال الشمول الديني والاجتماعي بالكويت.

وزير الشؤون تقترح تخصيص مسجد في كل محافظة لعرض خطبة الجمعة بلغة الإشارة